الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور – خنشلة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

الملتقى الوطني الافتراضي الاول حول:

عصرنة قطاع العدالة في الجزائر بين التطلعات والتحديات

معلومات المتدخل:

الاسم واللقب: حساين عومرية

الرتبة: استاذ محاضر قسم – أ –

التخصص: قانون خاص

مؤسسة الانتماء: المركز الجامعي شريف بوشوشة – افلو –

البريد الالكتروني: o.hassaine@cu-aflou.edu.dz

رقم الهاتف: 06.55.13.93.75

محور المداخلة: المحور الخامس – المحادثات المرئية عن بعد –

عنوان المداخلة: المحادثات المرئية عن بعد بين عصرنة قطاع العدالة والمساس بضمانات المحاكمة العادلة

المحادثات المرئية عن بعد بين عصرنة قطاع العدالة والمساس بضمانات المحاكمة العادلة

Remote vidéo conferencing between modernizing the justice sector and compromising fair trial guarantees

الملخص:

إن للثورة الرقمية و التطور التكنولوجي انعكاسات و أثر مباشر على المجال القضائي ،حيث تعد تقنية التقاضي الالكتروني من أهم الآثار فالتقاضي الالكتروني من المفاهيم الحديثة التي لم تظهر الا مؤخرا ، حيث يعد تقنية تقوم على استخدام شبكة الربط الدولية الأنترنت ، في الاجراءات القضائية في إطار عصرنة قطاع العدالة، على نحو تحقيق العدالة بين المواطنين من جهة و النهوض بالقطاع القضائي من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: التقاضي الالكتروني؛ عصرنة قطاع العدالة؛ المحاكمة العادلة ؛المحادثة المرئية.

Abstract:

The digital revolution and technological development have repercussions and a direct impact on the judicial field, where electronic litigation technology is one of the most important effects. Electronic litigation is one of the modern concepts that have not appeared until recently. The justice sector, in a way that achieves justice among citizens on the one hand and promotes the judicial sector on the other.

Keyword: electronic litigation; modernization of the justice sector; Fair Trial; Video Conversation.

مقدمة:

لقد شهد العالم مؤخرا تطورا هائلا في مجال الاتصال وتكنولوجيا المعلومات وما تولد عنه من انعكاسات على سلوك المجتمعات في جميع المجالات، وما أثر بدرجة كبيرة على العديد من النشاطات الاجتماعية و الاقتصادية للدولة كتن من أهمها ما يعرف بالحكومة الالكترونية و التعليم عن بعد و كذا التجارة الالكترونية، وكتن من أهم آثار هذه الثورة التكنولوجية أيضا التقاضي الالكتروني او ما يسمى بالتقاضي عن بعد.

حيث تعتبر تقنية التقاضي عن بعد من الآليات المستحدثة ومن اهم انعكاسات المعلوماتية على وظائف الدولة لاسيما الوظيفة القضائية التي انتهجتها العديد من الدول لاسيما العربية منها كالسعودية و المغرب وغيرها والجزائر و التي بدأت بوادرها في الظهور لاسيما بعد اقرار القانون 03/15 المؤرخ في 2015/02/01 المتعلق بعصرنة العدالة ،كون ان النموذج التقليدي وان كان لا يختلف عن التقاضي باستعمال الوسائط الالكترونية من حيث الموضوع أو الأطراف و إنما الاحتلاف يكمن في طريقة تنفيذه ، حيث تتم باستخدام جهاز كومبيوتر متصل بالشبكة العنكبوتية او شبكة اتصال خارجي خاصة حيث تتم اجراءات المرافعة رغم البعد المكاني لأطراف النزاع وكذا سماع اقوالهم استجواب الخصوم و سماع الشهود وتبادل المذكرات وغيرها من الاجراءات .

ولعل اهمية الموضوع تطرح نفسها في حداثته ،حيث تعد تقنية التقاضي الالكتروني ، او ما يعرف بالمحاكمة المرئية عن بعد و التي تعتبر في بدايتها حيث تم اعتمادها نظرا لبعض الظروف لاسيما جائحة كورونا كوفيد19 التي تعد من ابرز الاسباب التي دفعت الى اعتماد هذه التقنية ، حيث ساهمت هذه الاخيرة بالقيام بإجراءات المحاكمة عن بعد ،دون استخراج المحبوسين من المؤسسات العقابية ، من طرف قضاة التحقيق الا في حالة الضرورة القصوى المرتبطة بالحبس المؤقت ، زد الى ذلك النقاش الحاد والجدل الكبير حول تداعيات المحاكمة المرئية بين اوساط المهنيين بين مؤيد ومعارض ، فبينما يعتبرها البعض قفزة نوعية في ميدان القضاء نحو اصلاح قطاع العدالة ورقمنته في ظل التطور التكنولوجي وانعكاساته يرى البعض الاخر انها حطر يهدد المبادئ وضمانات المحاكمة العادلة على راسها مبدأ علنية وشفوية المحاكمة ،وكذا المساواة امام القضاء وحياده ، وممارسة حق الرقابة على الاحكام .

مما يطرح الاشكالية الاتية: **الى أي مدى وفق المشرع الجزائري في اقراره مشروع عصرنة العدالة لاسيما انعكاس تقنية المحاكمة المرئية كإحدى صور التقاضي على ضمانات ومبادئ المحاكمة العادلة؟**

وللإجابة على الاشكالية المطروحة ارتأيت تقسيم موضوع الدراسة الى مبحثين حيث تطرقنا التقاضي عن بعد نتاج لعصرنة قطاع العدالة في(المبحث الاول) لننتقل الى دراسة المبحث الثاني بعنوان التقاضي عن بعد و أزمة المساس بضمانات المحاكمة العادلة .

المبحث الأول: التقاضي عن بعد نتاج لعصرنة قطاع العدالة

إن التطور التكنولوجي في شتى مجالات الحياة , فرض على المرافق العمومية الخدماتية استحداث اليات حديثة تمكنها من تقديم خدماتها بشكل أفضل و أسرع في ظل تزايد حاجيات المواطنين. و من بين المرافق العمومية التي تولي اهتماما في مختلف الدول, مرفق العدالة الذي بات من الضروري اليوم أن يعتمد على التقنيات الحديثة لتقديم خدماته لمختلفة, و من أبرز التقنيات المستحدثة في قطاع العدالة ما يعرف بتقنية المحادثة المرئية أو ما يعرف بالتقاضي عن بعد.

المطلب الأول: التقاضي عن بعد (الوسائل و الاثار)

أو ما يعرف بالمحادثة المرئية ينبغي تقسيم هذا المطلب للتطرق إلى كل من مفهوم المحادثة المرئية او التقاضي عن بعد و وسائله في (الفرع الأول) ثم ننتقل للحديث عن الاثار للتقاضي عن بعد (الفرع الثاني) في م ايلي :

الفرع الأول: مفهوم التقاضي عن بعد و وسائله:

أولا: مفهوم التقاضي عن بعد:

التقاضي عن بعد لغة : من القضاء و القضاء و أصله القضاء و القاضي معناه في اللغة القاطع لأمور المحكم و إستقضى فلان اي جعل قاضيا يحكم بين الناس[1]

و أما التقاضي معناه في اللغة القبض لأنه تفاعل من القاضي , يقال : تقاضيت ديني و إقتضيته بمعنى أخذته[2] و يقال تقاضيت حقي فقاضيته اي تجازيته فجزانية[3], وغذ يكون التقاضي لفظا مأخوذا من

---

[1] ينظر السان العرب, ابن منضور جمال الدين محمد بن مكرم ج1 ص 186

[2] ينظر تاج العرب العروس من جواهر القاموس, الزبيدي ج1 ص 855

[3] ينظر لسان العرب , المصدر السابق , ص186

الفعل (قضى) على سبيل المفعولية المطلقة من قضى يقضي قضاء و تقاضيا, و التقاضي دال على المشاركة في فعل معين على سبيل المفاعلة و المنازلة بهدف الوصول إلى حكم قاطع في خصومة ما.

ثانيا:

اما التقاضي اصطلاحا : لقد تعددت التعاريف المعتمدة في الفقه لتعريف التقاضي عن بعد, فهذب فريق من الفقه لتعريفه على أنه: "عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص المستندات بوساطة الموظف المتخصص وإصدار قرار بشأنها بالقبول او الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يقيده علما بما تم بشان هذه المستندات[4].

و ذهب فرق اخر إلى أن : التقاضي عن بعد سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى و مباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة , ضمن نظام أو انظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف و والوسائل, تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الإنترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوي و الفصل فيها و تنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى و التسهيل على المتقاضين[5].

و توالت التعريفات و لعل التعريف الثاني جاء واضحا و شاملا و يعطي كافة إجراءات التقاضي الإلكتروني بما فيها تنفيذ الأحكام التي تصدر من المحكمة الإلكترونية و عليه يمكن تعريف التقاضي عن بعد تعريفا مختصرا واضحا و شاملا بأنه: "نظام قضائي معلوماتي جديد يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بوساطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الإنترنت و عبر البريد الإلكتروني بغرض سرعة الفصل في الدعاوي و تسهيل إجراءاتها على المتقاضين و تنفيذ الأحكام إلكترونيا".

اما بالنسبة للأساس القانوني للتقاضي عن بعد في الجزائر تعد تقنية الوسائط الإلكترونية في التقاضي من الآليات المستحدثة في الجزائر في الآونة الأخيرة بعد إقرار القانون 03/15 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة و الأمر رقم 02/15 المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الجزائية بالأمر 04/20 , هذه الآلية لا تختلف من حيث الموضوع أو الأطراف عن التقاضي بصورته التقليدية, و إنما الاختلاف يكمن في طريقة تنفيذه و المتمثلة في استخدام الوسائط الإلكترونية كألية

---

[4] د. خالد ممدوح , الدعوى الإلكترونية, و إجراءاتها أمام المحاكم , دار الفكر الجامعي, 2008, ص16

[5] القاضي حازم مخمد الشرعة , التقاضي الإلكتروني و المحاكم الإلكترونية. دار الثقافة للنشر 2010 ص57

لتجسيد إجراءات التقاضي عن بعد و هذا باستخدام جهاز الكومبيوتر المتصل بالشبكة العنكبوتية internet و شبكة اتصال خارجي خاصة ثexternet حيث تتم إجراءات المرافقة بنفس اللحظة رغم بعد مكان لأطراف النزاع[6]. وسماع أقوال الشهود أو استجواب الخصوم[7] و يعرف على أنه : سلطة المحكمة القضائية المتخصصة لفصل الكترونيا في النزاع المعروض أمامه من خلال شبة ربط الدولية أنترنت أو شبكة اتصالا خارجي خاصة extranet وفق أليات الكترونية تقنية بهدف سرعة فصل في خصومات و التسهيل على المتخاصمين[8]

أما عن الأساس التشريعي لنظام التقاضي عن بعد (التقاضي عن بعد في الجزائر) فالتقاضي الكتروني أو المحادثة المرئية عن بعد و التي درجة المشرع الجزائري على تسميتها باللغة الفرنسية vidéo conférence في مجال التحقيق وسماع الشهود و هي تسمية مشتقاه اتفاقية الأمم المتحد لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، التي صادق عليها بموجب المرسوم 55/02 الصادر سنة 2002 ،والتي لم تبدأ بوادرها بالظهور الى مع افتتاح السنة القضائية 2008/2007 حيث طرح المشروع أمام البرلمان للمناقشة لقد قوبل المشروع لموافقة ضمنية من طرف أعضاء البرلمان و لم تتم مناقشة الا في سنة 2014 من خلال جلسة علنية التاسع عشر منعقدة يوم 24نوفمبر 2014[9] يضاف اليه صدور الأمر 02/15 المعدل و المتمم لقانون الاجراءات الجزائية حيث وردت تقنية التقاضي الكتروني في قانون اجراءات الجزائية المعدل و المتمم في الفصل السادس من الباب الثاني من الكتاب الأول تحت عنوان في مباشرة الدعوى العمومية و اجراء التحقيق فقد نصت المادة 65 مكرر 27 مثلا على أنه يجوز لجهة الحكم تلقائيا أو بطلب من الأطراف ،سماع الشاهد مخفي الهوية ، عن طريق وضع وسائل تقنية تسمح بكتمان هويته بما في دلك السماع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد و استعمال الأساليب التي لا تسمح بمعرفة الشخص و صورته ....

---

[6] دليلي عصماني , نظام التقاضي الإلكتروني الية لإنجاح الخطط التنموية, مقال منشور بمجلة الفكر . كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة بسكرة العدد 13 , سنة 2016 ص218

[7] سيد أحمد محمود, دور المحاسب الإلكتروني أمام القضاء دار النهضة العربية, مصر , 2008 , ص30

[8] مقال صحفي عبد الحفيظ في مجال منشور عبر موقع الجزائر https://ultraalgeria-utrasamt.com/:vt1a

[9] محضر الجلسة العليا التاسعة عشر انعقد يوم 24 نوفمبر 2014 , مواصلة مناقشة مشروع القانون المتعلق بعصرنة العدالة, الفترة التشريعية السابعة, الدورة الخامسة , لمجلس ش.و , الجريدة الرسمية للمناقشات الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر 2014 السنة الثالثة , رقم 140

و استنادا على هده النصوص نلاحظ أن المشرع الجزائري قد قفز قفزة نوعية من خلال تبني فكرة التقاضي الإلكتروني في منظومة قانونية مع اشارة أن هده التقنية في محاكمة أمر غير ملزم وهو ما يظهر من خلال نص المادة 65 مكرر 27 ، و المادة 15 من القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة حيث جاء بصيغة جوازيه (اذ لا يمكن اجراء محاكمة عن بعد الا بعد موافقة النيابة العامة) ، الا أنه و بعد التعديل بموجب الأمر 04/20 .

الفرع الثاني: أثار التقاضي عن بعد و وسائله

إن الغاية الأساسية لتكريس التقاضي الالكتروني أو التقاضي عن بعد و الاستفادة من انعكاساته الايجابية المتعددة مما يستدعي الحديث عن أهم مميزات و إيجابيات تقاضي عن بعد في ما يلي : يتم التطرق الى دراسة الوسائل و الركائز التي يقوم عليها .

أولا: اثار الإيجابية للتقاضي الإلكتروني في نظام القضاء الجزائري:

- سهولة التبادل المفكرات و المستندات إلكترونيا عبر شبكات الإنترنت التي تساهم في سرعة إنجاز إجراءات التقاضي[10]
- تصنيف الدعاوي بما يسهل تداولها و حفظها بشكل ألي و انخفاض مساحات تخزينها في المحاكم مما يتعكس بشكل إيجابي على عدم فقدان بعض الملفات أو حفظها بشكل عشوائي مما يترتب على ذلك رفع الكفاءة الإدارية و القضائية للمحاكم.
- إعادة هيكلة قطاع العدالة عن طريق عصرنته قصد تحين الأداء فيهم و تقليل الإجراءات.
- السرعة في التنفيذ و الأداء و المساهمة في تخفيف العبء على المتقاضين و الأجهزة القضائية.
- اختزال جهود القضاة الذي يهدر الكثير منه في تهدئة الخصوم و تقليل ما يبذل منه في إفهامه بطلبات و إجراءات المحكمة خصوصا إذا كان منه من يباشر دعواه بنفسه دون محامي.
- تفادي الجزاءات الإدارية التي توقع على المتقاضين أو معاوني المحكمة في تأخير وصول المستندات أو إرسالها إلى المحكمة
- قطع الطريق على افتعال الأعضاء في كسب الوقت من الخصم المماطل نحو مطالعة المذكرات المرسلة و تبادلها في ذلك الوقت.

---

[10] القاضي محمد عصام الترساوي تداول الدعوة القضائية أمام المحاكمة الإلكترونية, دار النهضة العربية , القاهرة , 2013, ص105

- الحد من البيروقراطية في القطاع و الرفع من مستوى أداء المورد البشري فيه
- تقليل مصاريف انتقال ذلك لأن نقل المعلومات إلكترونيا أقل كلفة من اتخاذ الطرق التقليدية كالبريد العادي.
- تجاوز عيوب الخط اليدوي على المستندات و صعوبة قراءتها لا سيما من جانب كتاب الضبط و أمناء المجالس الذي يكون تعيينهم بمؤهلات متوسطة.
- تسهيل على القاضي البحث كافة الطلبات و الدفوع القانونية ليتسنى له الرد عليها دون عناء في فك طلاسم الجلسة

ثانيا: وسائل التقاضي عن بعد و ركائزه في الجزائر:

يقوم التقاضي عن بعد في الجزائر على مجموعة من الركائز تتنوع بين المقومات المادية و بشرية و قانونية.

❖ **المقومات المادية:**

و يقصد بها كل ما وجب توفره من عتاد و متطلبات التقاضي الإلكتروني و شبكات الحاسب الألي , شبكات الإنترنت, برامج إلكترونية(مجموعة البيانات الإلكترونية تستخدم للتعامل مع المعلومات, قواعد البيانات مجموعة ملفات يجمع بينها رابط معين) [11]

❖ **الوسائل البشرية** (المقومات البشرية)

و تشمل الموارد البشرية المتمثلة في مجموع المختصين في المجال الفني و التقني و القانوني الذي يقومون بتطبيق التقاضي الإلكتروني مما يتوجب على كل المعنيين من القضاة و المحامين, كتاب, و امناء الضبط, و كل الموظفين المعنيين أن يكونوا على دراية كافية لكيفيات استخدام الوسائل الإلكترونية و تسييرها مما يقتضي إجراء دورات تكوينية خاصة في المجال

❖ **الوسائل القانونية:**

يقصد بها الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يمكن على أساسه تطبيق التقاضي الإلكتروني سواءا فيما يخص لفظ المفاهيم القانونية و التقنية الخاصة به, و كذا النصوص الجنائية الردعية المتعلقة بمواجهة الجرائم المترتبة عن استخدامه او ما يتعلق بإجراءاته

---

[11] وهيبة رابح, خصوصية الإجراء التقاضي إلكترونيا, المجلة الدولية للبحوث القانونية و السياسة, مجلد 1 , العدد 2 , 2017 ,ص 100/99

المطلب الثاني: القواعد الموضوعية و الإجرائية للتقاضي عن بعد

يعد التقاضي الإلكتروني احد أليات رقمنة قطاع العدالة و التي حددها المشرع الجزائري في ثلاث أليات منضمة في ثلاث فصول من القانون 03/15 و هي:

استحداث منظومة معلوماتية مركزية بوزارة العدل و الإشهاد على صحة الوثائق الإلكترونية , إرسال الوثائق و الإجراءات القضائية بالطريقة الإلكترونية, إجراءات و شروط استعمال المحادثات المرئية عن بعدو يتضح من خلال استقراء النصوص القانونية الواردة في القانون 03/15 أن التقاضي عن بعد يمثل جزء من كل بالنسبة لرقمنة قطاع العدالة و أن تطبيق قواعد التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري يستدعي التفصيل في إجراءات في كل المواد المدنية و كذا الجزائية فيما يلي.

الفرع الأول: القواعد الموضوعية و الإجرائية للتقاضي الإلكتروني في المواد المدنية:

بالعودة إلى القانون 03/15 نجد أن المشرع الجزائري نص على القواعد للتقاضي الإلكتروني في المواد المدنية بحيث جعلها تخضع للشروط و الإجراءات العامة للتقاضي العادية في عمومها. فيما يتعلق برفع الدعوة و إجراءاتها, الشروط الشكلية للعرائض و التكليف بالحضور و قواعد الاختصاص النوعي و الإقليمي المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية في المواد من 13 إلى 47 منه و كذا تخضع لنفس وسائل الدفاع المنصوص عليها في المواد من 48 إلى 69 قانون إجراءات مدنية وإدارية ونفس وسائل الإثبات المنصوص عليها في المواد من 70 إلى 193 من ق.إ.م.إ كما تكتسي الأحكام الصادرة في التقاضي عن بعد حجية الإحكام العادية كونها عبارة عن سلطة قضائية في إطار الفصل في نزاع قضائي وفقا لشروط و إجراءات قانونية غير أن التقاضي الإلكتروني في المواد المدنية غير مجسد فعليا إلى غاية الأن وهذا ما تسعى إليه وزارة العدل

الفرع الثاني: القواعد الموضوعية و الإجرائية للتقاضي عن بعد في المواد الجزائية

المحادثة المرئية عن بعد هي الية للتقاضي الالكتروني في المواد الجزائية وقد نص عليها القانون 03/15 في المواد التالية 14-15-16 والتي عرفت تعديلات بموجب تعديل قانون الاجراءات الجزائية بالأمر 20-04 في المواد 441 مكرر الى 441 مكرر11 ، في الكتاب الثاني مكرر بعنوان" استعمال وسائل الاتصال المسموعة و المرئية أثناء الاجراءات" مبينا فيها اجراءات استعمال الوسائل المرئية اثناء مرحلة التحقيق و اثناء مرحلة المحاكمة.

وعليه تتمثل اجراءات التقاضي الالكتروني في المادة الجزائية وفقا لما هو معمول به في الهيئات القضائية حاليا بمثول المتهم من خلال شاشة معروضة في قاعة الجلسات تقابلها شاشة احرى في المؤسسة العقابية ،حيث يقوم القاضي بالمناداة على المتهم ،ويتم استجوابه صوتا و صورة بنفس اجراءات الاستجواب العادية ،تليها طلبات النيابة العامة ومرافعات الدفاع ويقوم امين ضبط الجلسة بتدوين التصريحات التي تدور في الجلسة ،ثم يداول القاضي في القضية ،و ينطق بالحكم على مرأى المتهم الماثل مرئيا ،و يحتفظ بالتصريحات التي دارت في الجلسة في دعامة الكترونية ،ترفق بالملف الورقي.

وكان قبل التعديل الاخير بموجب الامر 20-04 تربط المحاكمة المرئية بالموافقة الصريحة للمتهم غير أن المشرع تراجع عن ذلك و ترك الأمر للسلطة التقديرية لقاضي الحكم ،حيث يقوم باللجوء الى استعمال تقنية المحاكمة المرئية من تلقاء نفسه و بعد استطلاع رأي النيابة العامة وفي حالة اعراض النيابة أو احد الخصوم و رأت الجهة القضائية عدم جدية الاعتراض فإنها تقضي باستمرار المحاكمة المرئية بموجب قرار غير قابل للطعن.

المبحث الثاني: التقاضي عن بعد و أزمة المساس بضمانات المحاكمة العادية

وهنا سأحاول التطرق الى نطاق استخدام التقنية المرئية وصعوباتها وكذا اثر التقنية على ضمانات المحاكمة العادلة وهذا كما يلي

المطلب الأول : نطاق استخدام تقنية المحادثة المرئية و الصعوبات التي تواجه التقاضي عن بعد في الجزائر

حدد المشرع الجزائري بموجب الأمر 04/20 نطاق استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد من حيث الأشخاص و كذا من حيث الموضوع و هذا ما نتطرق له فيما يلي في (الفرع الأول) لننتقل إلى التطرق غلى الصعوبات التي تعتلي و تواجه نضام تطبيق التقاضي عن بعد وليدة عن عصرنة قطاع العدالة وهذا (الفرع الثاني) .

الفرع الأول: نطاق استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الجزائر

أولا: النطاق الشخصي:

نقصد بالنطاق الشخصي الأشخاص الذي يمكن التعامل معهم بتقنية المحادثة المرئية عن بعد في التشريع الجزائري و بالرجوع إلى نصب المادة 441 مكرر1 [12] من الأمر 04/20 فإنه يمكن استجواب المتهم غير المحبوس أو سماعه أو إجراء مواجهة بينه و بين غيره و كذلك إذا تعلق الأمر بسماع الأطراف و الشهود و الخبراء و المترجمين كما أجاز المشرع لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق اللجوء إلى المحادثة المرئية عن بعد في حالتين:

- المشتبه فيه الموقوف في حالة تمديد التوقيف للنظر
- المتهم الذي تم القبض على خارج دائرة اختصاص قاضي التحقيق الذي أصدر الأمر بالقبض

و من هنا يتضح أن المشرع الجزائري استجاب لضرورة توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة لكن بصورة محدودة بنطاق شخصي ضيق لا يمكن تجازوه و هذا حرصا منه على احترام حقوق المتهم و على راسها قرينة البراءة و هو حجر الزاوية في متطلبات المحاكمة العادلة[13]

ثانيا: النطاق الموضوعي

نقصد في هذا المقام بان المقام الموضوعي مجال استخدام المحادثة المرئية عن بعد في التشريع الجزائري و عليه فالمشرع الجزائري أجاز استخدام المحادثة المرئية عن بعد في إجراءات محددة على سبيل الحصر و هي:

الاستجواب أو سماع الشخص و كذا في إجراء مواجهة بين الأشخاص و في التبليغات التي يستوجب قانون الإجراءات الجزائية تحرير محضر بشأنها (المادة 441 مكرر1) [14]كما أجاز المشرع الجزائري لقاضي الحكم استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد عند النطق المادة 441 مكرر 1.

رغم مساعي المشرع الجزائري للقيام بتوسيع نطاق هذه التقنية لشمل جميع القضايا بما في ذلك الجنايات بعد ان كان مقتصرا على القضايا الجنح فقط إلا أنه من الناحية الواقعية تبقى تقنية المحادثة المرئية عن بعد مجرد إجراء احتياطي يمكن اللجوء إليه من طرف القائمين على تسيير الإجراءات الجزائية بطريقة جوازيه

---

[12] المادة 441 مكرر1 , حتى الأمر 04/20 .

[13] بوهنتالة ياسين، المرجع السابق، ص: 34.

[14] المادة 441 مكرر 1 ص 687 من الأمر 04/20 , المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الجزائية

الفرع الثاني: تحديات تطبيق التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري (الصعوبات التي تواجه التقاضي عن بعد)

قد يواجه التقاضي عن بعد مجموعة من الصعوبات التي تواجه تطبيقه في النظام القضائي عامة و في النظام القضائي الجزائري خاصة, مع تنوع هذه الصعوبات بين صعوبات التقنية و أخرى قانونية و إدارية فيما يلي التفصيل فيها:

أولا: الصعوبات التقنية أو ما يعرف العوائق المادية:

قد تتعرض مسيرة تطور إجراءات التقاضي عن بعد و تطبيقه حملة من الصعوبات المادية أو التقنية يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- التذبذب الكبير في خدمات الإنترنت و انقطاعها مما يحمل تأثيرا سلبيا مباشرا على التقاضي الإلكتروني و يؤدي إلى عرقلته و كذا سببا رئيسيا في عدم رفع الدعوى إلكترونيا و بالتالي يحمل بالتبعية أثار عكسية على الخدمة العمومية فبدلا من أن يصبح التقاضي الإلكتروني الية لتقديم خدمة نوعية سريعة يصبح عائقا يعرقل العمل القضائي خاصة يستحيل إجراء المحاكمة المرئية مثلا : و هو ما وقع عمليا فعلا على سبيل المثال ما صدر عن قسم الجمح بمحكمة وهران, الحكم المؤرخ في 05 جانفي 2021 يقضي بإجراء الفصل إلى حين ترتيب المحاكمة عن بعد و تحويل المتهم في قضية المعارضة لحكم غيابي صادر في حقه الذي كان محبوسا في تلك الأثناء في مؤسسة عقابية بعيدا عن مكان المحاكمة و هذا بعد المزيد من التأجيلات لسبب أخر دون أن تتم محاكمته[15]
- ضعف الاتصالات الإلكترونية في الدول النامية مع شعور هذه الدولة بان المعاملات الإلكترونية خطر يواجه اقتصاداتها .
- ضعف الإلمام باللغات الأجنبية إلى جانب ضعف الثقة و الأمان بشبكة الإنترنت, للتأكد من مصداقية نقل المستندات و الكتابة و التوقيع الإلكتروني عبر الوسائط الإلكترونية[16]

[15] بن عبيد عبد الغني, بضياف هاجر , التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات و التحديات، ص 23

[16] د. جبيري عبد الفتاح , فض النزاعات بالتحكيم الإلكتروني' دار النهضة العربية, القاهرة , ط 2 , 2012' ص28

- نقص الإمكانيات و انتشار الأمية الإلكترونية مما يشكل عائق أمام التطبيق الأمثل للتقاضي الإلكتروني ضف إلى ذلك صعوبة التخلي عن نمط الإدارة التقليدي المتسم بالبيروقراطية أحيانا, مما جعل التقاضي الإلكتروني لا يتجاوز العمليات التقليدية البسيطة من نسخ للقرارات و التسجيل على الكمبيوتر[17]

ثانيا : الصعوبات القانونية و الإدارية

إن من أهم الصعوبات التي تفترض مسيرة تطور العملية القضائية من حيث تطبيق إجراءاتها بوسائل تقنية علمية حديثة : هي القانونية و الإدارية نوجزها فيما يلي :

- الصعوبات التشريعية التي تتمثل في عدم وجود تشريعات كافية من قواني وطنية و معاهدات دولية تنضم أحكام التقاضي عن بعد, و الأحكام التي تصدرها و كيفية تنفيذها و إن كان بعض النصوص يواكب المستجدات إلا أن الكثير منها يحتاج إلى تدخل تشريعي لتعديلها مع وجود حالات في ضل غياب النصوص تحتاج إلى وضع تنظيم قانوني لها من خلال استحداث نصوص جديدة لمعالجتها[18]
- رغم مساعي المشرع الجزائري ووزارة العدل الجزائرية لتكريس نضام تشريعي و تنظيمي يعني التقاضي الإلكتروني و محاولة تجسيده واقعا إلا أن هذه المساعي لا تحقق النتائج المرجوة في ضل وصول التنظيم القانون الخاص به ما يجعله يطرح إشكالات تتعلق اساسا بمدى إمكانية التأكد من صحة المتقاضين و مدى صحة المستندات الإلكترونية و كذا مسألة تكييف النصوص القانونية خاصة الإجرائية منها مع اليات التقاضي الإلكتروني
- قصور التنظيم القانوني لمجموع النظم القانونية التي ترتبط بالتقاضي الإلكتروني, و التي يعرف تطبيقها تذبذبا وهو ما سنوجزه فيما يلي:

  - ما يتعلق بالإثبات و التوقيع الإلكترونيين:

عمل المشرع الجزائري على تطوير الأليات و مواكبة النهضة الإلكترونية و قد تحقق ذلك بصدور القانون 04/15 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين[19] الذي يساوي بموجبه بين التوقيع التقليدي و التوقيع الإلكتروني من حيث القوة الثبوتية غير ان ما يؤخذ على هذا القانون من

---

[17] وهيبة رابح, خصوصية إجراءات التقاضي الإلكتروني , المجلة الدولية للبحوث القانونية و السياسية, المجلد 1 , عدد 2, 2017 , ص ص:99-100

[18] جبيري عبد الفتاح , فض النزاعات بالتحكيم الإلكتروني' دار النهضة العربية, القاهرة , ط 2 , 2012' ص28

[19] قانون 04/15 المؤرخ في 2015/02/01, المحدد بالقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكتروني, الجريدة الرسمية 06 المؤرخة 2015/02/10 , الجزائر

نقائص أنه من يحدد مجال تطبيقي , فلم يبين ماهي المعاملات التي يقبل فيها التوقيع و يسري عليها القانون و المعاملات المشتقة منه و هذا خلاف لما عملت به التشريعات المقارنة خاصة العربية منها البحريني , الأردني , السعودي الذين أنشئوا مسالة الأحوال الشخصية و المعاملات التي يشترط القانون تحريرها في شكل رسمي[20] إضافة إلى أن تطبيق هذا القانون يعرف تأخرا كبيرا يعود لعدم تنصيب الأجهزة الخاصة بالتوقيع و التصديق الإلكتروني و كذا عدم كفاية النصوص الرادعة للجرائم المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني وهذا من شأنه أن يؤثر بشكل غير مباشر على التقاضي الإلكتروني الذي من شأنه أن يؤدي دورا هاما في الإثبات القضائي

- فيما يتعلق التعاقد و الدفع الإلكترونيين:

كان للتحول الرقمي انعكاسا واضحا العقدية خاصة في مجال التجارة , ما دفع المشرع الجزائري إلى إصدار القانون 05/18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية [21] و الذي وضع فيه المشرع أحكاما تعني بتنظيم المعاملات التجارية الإلكترونية من بينها العقد الإلكترونية , و من المفترض أنه يؤدي إلى تكريس المزيد من الضمانات و يحقق الأمن القانوني لكلا الطرفين و يساعد القضاء على الإثبات غير أنه ما يلاحظ في هذا القانون و إغفاله لعدة جوانب في التجارة الإلكترونية خاصة ما يتعلق بفرض الحماية الكافية للمتعاقدين بالطريقة الإلكترونية [22]

هذا بالإضافة الى ما سعت اليه الجزائر جاهدة لمواكبة التطور التكنولوجي في مجال النقد، من خلال ما يعرف بإقرار نظام الدفاع الالكتروني سنة 2005 مع بداية تعديل القانون التجاري لا سيما المادة 414 منها الى غاية صدور قانو مالية لسنة 2020 في المادة 111 منها[23] الا أنها غير كافية خاصة في ظل قصور ثقافة مكنات الدفع الإلكتروني زد الى ذلك ضعف تدفق الأنترنت و كذا غياب النظام

---

[20] بالحاج بلخير, حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات(الضوابط و الشروط) , مجلة القانون و العلوم السياسية , مجلد 03 العدد 02, المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة , الجزائر , 2017, ص282-283

[21] قانون 05/18 المؤرخ في 2018/05/18 يتعلق بالتجارة الإلكترونية, ج , رقم 28 , المؤرخة في 2018/05/16 الجزائر

[22] فريدة حمودي، خصوصية العقد الإلكتروني, المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسة و الاقتصادية , مجلد 57 , العدد 04, جامعة بن يوسف بن خدة, الجزائر , 2020 ص 271

[23] القانون 14/19 المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020, ج , رقم 81 , المؤرخة في 2019/12/30 ' السنة 2049 , الجزائر

القانوني يوحد احكامها ناهيك عن عدم ثقة المواطن بأجهزة اتصالات وتفضيله التعامل بالسيولة مما خلق فجوة بين ما هو مجسد علي ارض الواقع وما هو مخطط له

المطلب الثاني: اثر تقنية المحاكمة المرئية عن بعد على ضمانات المحاكمة العادلة

تعتبر المحاكمة المرئية عن بعد احدى صور التقاضي الالكتروني ورغم تكريسها في التشريع جزائري منذ سنة 2015 إلا أنه لم يعمل بها على نطاق واسع سوى سنة 2020 وهذا بعد جائحة كوفيد 19 التي مست كل دول العالم و هذا ما دفع الجزائر كغيرها من الدول التي عانت من ويلات كوفيد إلى فرض إجراءات التباعد الاجتماعي و منه تفعيل إجراءات المحاكمة المرئية و عليه تم إجراء عشرات عبر هده الآلية التي أثارت جدلا واسعا و نقاشا حادا لا سيما وسط بعض المتهمين و دفاعهم على اعتبار أن المحاكمة المرئية تشكل ما يعرف بأزمة المساس بضمانات المحاكمة العادلة و انتهاك لحقوق المتهم مما يقتضي الحديث أولا عما يعرف بضمانات المحاكمة العادلة في (الفرع الأول) لننتقل إلى مدى تأثير هذه التقنية أي المحاكمة المرئية عن بعد على هذه الضمانات(الفرع الثاني).

الفرع الأول: ضمانات المحاكمة المعادلة في التشريع الجزائري

لقد ورد النصيص على ما يعرف بضمانات المحاكمة المعادلة في التشريع الجزائري في كل من نص الماد الأولى المعادلة بموجب القانون 07/17 المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الجزائية[24] التي تنص على أنه قانون الإجراءات الجزائية يقوم على مبادئ الشرعية و المحاكمة المعادلة ،حيث تتضمن ذات المادة على جملة من المبادئ الواجب مراعاتها من قبل السلطة القضائية أثناء فصلها في الملف الجزائي هذا وقد جاء بعض هذه الضمانات في الدستور و تحديدا نص المواد من 163 إلى 169 من المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 2020/12/20 المتضمن التعديل الدستوري المصادق عليه في أول نوفمبر 2020 و البعض الأخر ورد في قانون الإجراءات الجزائية و يمكن إجمالها فيما يلي :

مبادئ الشرعية و الشخصية :

[24] القانون 07/17 المؤرخ 2017/03/27 المعدل المتمم لقانون الإجراءات الجزائية' الجريدة الرسمية العدد 20 ,المؤرخة في 2017/03/29, لسنة 2017, الجزائر

بالعودة إلى نصوص المادتين 167 من التعديل الدستوري لسنة 2020 [25] و أيضا المادة الأولى من قانون الإجراءات الجزائية أن المشرع الجزائري قد بين مفهوم الشرعية و الشخصية حيث يقصد بالشرعية بمفهومه الواسع مطابقة الوقائع القانونية للنصوص القانونية و هو ما يشمل الشرعية التجريم أي الشرعية الموضوعية و الشرعية الجزائية على حد سواء في المجال الجزائي حسب ما ورد أيضا في نص المادة الأولى من قانون العقوبات " لا جريمة لا عقوبة أو تدابير من يغير قانون "

أما ما يعرف بمبدأ الشخصية فيقصد به تطبيق نص التجريم على مرتكب الفعل المجرم دون سواه [26]

❖ **مبدأ قرنية البراءة:**

مفاده أن كل شخص يعتبر بريئا حتى تثبت ادانته بحكم قضائي حائز لقوة الشيء المقضي فيه ، عملا بالمادة الأولى الفقرة 2 من قانون الاجراءات الجزائية و هو مبدأ عالمي كرسته مواثيق و المعاهدات الدولية و في تشريعات داخلية و قبله الشريعة الاسلامية تترتب عليه جملة من المبادئ الفرعية : ان عبئ الإثبات يقع على سلطة الاتهام و أن يفسر الشك بمصلحة المتهم و أن الإدانة تكون على الجزم و اليقين لا الظن و التخمين ،الحق في الدفاع

❖ المساواة امام القضاء :يقصد به تساوي الجميع أمام القضاء من حيث المعاملة دون تمييز أو تحيز و هذا ما تضمنته المادة 165 من التعديل الدستوري سنة 2020 .

❖ مبدأ علنية الجلسات و شفوية المحاكمة :مفاده أن الجزائية تخضع لمبدأ العلنية في الجلسات و الشفوية الاجراءات المدنية الادارية حماية لحقوق المتهم و ضمان حياد القاضي ، من خلال رقابة الرأي العام

❖ حقوق المتهم في المحاكمة سريعة : مقتضاه وجوب محاكمة المتهم ضمن أجل معقولة مع اعطاء أولوية للمتهم موقوف ضمانا لحماية المتهم من التأجيلات الغير المبررة و المتكررة

❖ وجوب تعليل الأحكام و الأوامر و القرارات القضائية و قابليتها للطعن المادة الأولى الفقرة 6 من ق أ ج على وجود تعليل أحكام و الأوامر والقرارات القضائية و حق المحكوم عليه في الطعن امام جهة قضائية

---

[25] المرسوم الرئاسي 442/20 المؤرخ في 2020/12/30 المتضمن التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 2020/11/1 ,ج , عدد 02

[26] نجاة شابر , ضمانات الحق في المحاكمة العادلة اثناء مرحلة المحاكمة في المواد الجزائية , مجلة القانون , مجلد 04 , العدد1 , المركز الجامعي غليزلن , الجزائر , 2015, ص 74

عليا ضمانة لحقوق المتهمين[27]، حسب ما ورد في الفقرة 07 من نص المادة الأولى من قانون الإجراءات الجزائية .

الفرع الثاني: المحاكمة عن بعد و المساس بضمانات المحاكمة العادلة:

مما لاشك فيه ان استخدام تقنية التقاضي عن بعد التي كرسها القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة من شأنها توفير الكثير من الضمانات الإجرائية التي تتعلق بحسن سير العدالة إذا ما تمت على الوجه الذي يتوافق مع روح القانون و يضمن حقوق الخصوم في المحاكمة العادلة لاسيما ما نلمسه في مسألة التوثيق و الإثبات و الحفظ و التبليغ الإلكتروني و الاطلاع على ملف الدعوة عبر الموقع و الاستعاضة عن الوسائل التقليدية بالوسائل الإلكترونية من شأنه أن يساهم في توثيق إجراءات المحاكمة و الدقة والتوثيق و بالتالي ما يشفي مرونة أكبر على إجراءات التقاضي غير أنه و من الملاحظ أن مشروع عصرنة العدالة لم يعمم بعد ليشمل جميع الجوانب المدنية و التجارية للتجارة الإلكترونية و في ضل النقاش الحاد في أوساط الممارسين المهنيين لاسيما المحامين حول جدوى المحاكمة المرئية و مساسها بمبادئ المحاكمة العادية و الشرعية الإجرائية خاصة بعد تصريح وزير العدل شهر جوان 2020 عن مباشرة قطاعه الوزاري إعداد تعديل الإلغاء شرط وجوب قبول المتهم المحاكمة المرئية و كذا إعمال هذه المحاكمة لتشمل القضايا الجزائية غير أنه و يربط هذه المحاكمة مع كل مبدا من مبادئ المحاكمة العادلة يتضح أن المحاكمة المرئية تنعكس على هذه الضمانات و المبادئ كما يلي تفصيله :

فبالرغم ما تعرضت له المحاكمة المرئية من اعتقاد حاد من طرف الممارسين المهنيين كما سبق و فصلنا فيما سبق إلا أنه لا نستطيع إغفال أنها تتلاءم مع احد الضمانات لاسيما ما يعرف بالفصل في أجال معقولة حسب المادة الأولى من ق.إ.ج.ج الفقرة الرابعة[28] مما يضمن عدم تأجيل المحاكمة المتكررة غير أنه في الكثير من الأحيان ما يشكل خرقا و مساسا بعدة ضمانات المحاكمة العادلة فيما يلي نوجزه في النقاط التالية :

---

[27] جمال نجيمي, قانون الإجراءات الجزائية الجزائري على ضوء الاجتهاد القضائي مادة الجزء الأول' الطبعة الثالثة، دار هومة, الجزائر ص14

[28] جمال نجيمي، المرجع والموضع السابقين.

- ❖ المحاكمة المرئية و إن كانت وليدة التطور التكنولوجي إلا أن الطريقة التي تدار فيها هذه المحاكمة فيه خرقا لما يعرف بمبدأ العلنية و الشفهية [29] اللتان تفتضيهما المحاكمة العادلة من حيث الخصوم و الشهود و الجمهور داخل القاعة أثناء المرافعة خاصة في حالة وقوع خلل تقني من شأنه الحيلولة دون تواصل مع الخصوم م إمكانية استجوابهم عن بعد
- ❖ المحاكمة المرئية تخرق مبدأ الحضورية , المحاكمة المرئية و إن كانت يجنب المحكمة مشكلة تأجيل الدعوى لسبب بعد المؤسسة العقابية عن دائرة اختصاص المحكمة إلا أنها تطرح مشكلة لم يتعرض لها المشرع و هي عدم حضور المتهم الحضور المادي الملموس من شأنه أن يؤثر عليه و حتى على القاضي اثناء فصله في النزاع, فبالرجوع إلى نص المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية التي نصت على أنه لا يجوز للقاضي ان يبني قراره إلا على الادلة المقدمة له في معرض المرافعات التي حصلت فيها المناقشة حضوريا أمامه, و هذا ليتمكن من تكوين اقتناعه الخاص , زد إلى ذلك طمأنة المتهم لحضور محاكمته, و ما تحققه من ملامسة الوقائع و حركة انفعالات المتهم الحاضر حضور مادي , وما تساعد في تكوين قناعة القاضي الوجدانية

أما بخصوص المواد الجنائية التي تكتسي إجراءاتها طابعا خاصا التي لاقت رفضا كبيرا في أوساط المحامين نظرا لاعتبار المحاكمة الجنائية قائمة على الاقتناع الشخصي للقاضي حسب المادة 307 ق.إ.ج.ج [30] و تشكيلة المحكمة الجنائية التي تتميز بوجود قضاة شعبيين عددهم اربعة قضاة , حسب المادة 258 من ق.إ.ج.ج يغيب عنهم التكوين القضائي فكيف يكونون إقناعهم الشخصي حول جناية يتابع فيها المتهم غير ماثل أمامهم ماديا

- ❖ تأثير المحاكمة المرئية عن بعد على مبدأ المساواة :

الذي يتحقق في ضل حضور أحد الأطراف وهو نيابة عامة حضورا ماديا و له أن يقدم كل دفوعه و مرافعاته دون وجود عوائق تقنية في حين يكون المتهم حاضرا مرئيا فقط مع ما قد

---

[29] المادة الاولى الفقرة4 ق ا ج المعدل والمتمم.

[29] عمارة عبد المجيد/ استخدام تقنية المحادثة عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية، مقال منشور ،في مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور،الجلفة،المجلد10،العدد2018،3.

[30] القانون07/17 المؤرخ في 2017/03/27المعدل و المتمم لقانون الاجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية العدد20،مؤرخة في 2017/03/29 لسنة2017،الجزائر.

يصاحب ذلك من مشاكل تقنية كانقطاع الصوت الفارق الزمني بين النقط و السمع و غير ذلك من المشاكل[31].

خاتمة:

لقد كان للتحول الرقمي انعكاسا واضحا على قطاع العدالة تجلى من حلال مساعي المشرع نحو عصرنة قطاع العدالة او ما يعرف برقمنة قطاع العدالة، ولعل من ابرز اثاره تقنية المحادثة المرئية عن بعد او ما نسميه بالتقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري وهذا ما تناولناه بالدراسة بكل تفاصيله من مفهومه وشروط و اجراءاته وكذا التحديات والصعوبات التي تعتريه، وتكلمنا ايضا عن آثار تقنية المحاكمة المرئية كصورة من صور التقاضي الالكتروني على المبادئ الاساسية للتقاضي او ضمانات المحاكمة العادلة خاصة في ظل ما ثار مؤخرا من جدل واسع في الساحة العملية لاسيما بين اوساط المهنيين والمحامين بين مؤيد ومعارض، ومن ثم توصلت بالدراسة للاستنتاجات التالية:

– يعتبر التقاضي الالكتروني اسلوب جديد واحد اليات رقمنة قطاع العدالة .

– يلاحظ ان التطبيق الامثل للتقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري تعتريه بعض المعيقات سواءا المادية كنقص الوسائل التقنية او القانونية كقصور التشريع في ضبط التقاضي الالكتروني وحتى قصور النظم القانونية المرتبطة بالتقاضي الالكتروني كالتوقيع والتعاقد الالكترونيين .

– ان تقنية المحادثة المرئية عن بعد في النظام القضائي الجزائري بالرغم مما تحققه من اسهامات في سبيل تسهيل العمل القضائي، سواءا على القضاة او المحامين وعلى نحو يسرع من الفصل في الملفات ، وتسهيل تحييث الاحكام القضائية ، وضمان تفادي التاجيلات المتكررة و غير المسببة، الا انه لا يمكن التغاضي عن ما يظهر وبشكل جلي من سلبيات تظهر على الساحة العملية لاسيما في المواد الجزائية ،وما تشكله من خرق ومساس لبعض الضمانات القانونية للمحاكمة العادلة كمبدأ العلنية والشرعية ، و المساواة والحضورية ، مما يتوجب اعادة النظر لتطبيق هذه التقنية خاصة في المحاكم الجنائية.

وفي سبيل تفعيل تقنية التقاضي الالكتروني بشكل يضمن النهوض بالعمل القضائي دون المساس بضمانات المحاكمة العادلة نقترح جملة من التوصيات:

– مراجعة عامة لمختلف القوانين الكلاسيكية حتى تواكب فكرة التقاضي الالكتروني بإدراج نصوص اجرائية وموضوعية تبين مختلف مراحل التقاضي الالكتروني .

31

– العمل على تكوين مختلف العاملين في قطاع العدالة ، لاسيما في المجال الإلكتروني في سبيل تسهيل العمل وتقديم خدمات مرفقية ذات جودة.

– تقييد تطبيق التقاضي الالكتروني في المواد الجزائية بضوابط وشروط مشددة وربطه بالموافقة الصريحة للمتهم ودفاعه وكذا الامتناع عن تطبيق التقاضي الالكتروني في المواد الجنائية الا عندما يكون تحويل المتهم يشكل خطر بليغ كان يكون لأسباب صحية مثلا، خاصة وان هذا النوع من المحاكمات يتطلب حضور مادي للمتهم لتحقيق الاقتناع الشخصي للقضاة و المحلفين خاصة في ظل غياب تكوينهم القضائي.

– ملائمة دور المهنيين من محاميين ومحضرين مع واقع التقاضي عن بعد، على نحو يكرس المزيد من الضمانات ويحافظ على حقوق المتقاضين ويسهل الاجراءات القضائية.

قائمة المراجع والمصادر:

اولا: الكتب

–خالد ممدوح/ الدعوى الالكترونية و اجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي،القاهرة،2008.

–سيد أحمد محمود/ دور المحاسب الالكتروني امام القضاء ،دار النهضة العربية،مصر،2008.

–القاضي محمد عصام الترساوي/ تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية، دار النهضة العربية،القاهرة،2013.

–القاضي حازم محمد شرعة/ التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة للنشر،2010.

–خيري عبدالفتاح/ فض النزاعات بالتحكيم الإلكتروني، دار النهضة العربية، القاهرة،ط2012،2 .

ثانيا: المقالات

–دليلي عصماني/ نظام التقاضي الالكتروني لآلية لا نجاح الخطط التنموية، مقال منشور في مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة،العدد13،.2016

-وهيبة رابح/ خصوصية اجراءات التقاضي الكترونيا، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد01،العدد2017،2.

-بن عيرد عبد الغني وبضياف هاجر/ التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات و التحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية،المجلد6،العدد2021،2 .

-بلحاج بلخير/حجية التوقيع الالكتروني في الاثبات(الضوابط و الشروط)،مجلة القانون والعلوم السياسية،المجلد3،العدد2،المركز الجامعي صالحي أحمد،النعامة،الجزائر ،2017.

-فريدة حمودي/ خصوصية العقد الالكتروني، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية،المجلد57،العدد4،جامعة بن يوسف بن خدة،الجزائر ،2020.

-نجاة شاير/ ضمان الحق في المحاكمة العادلة أثناء مرحلة المحاكمة في المواد الجزائية، مجلة القانون،المجلد4،العدد1،المركز الجامعي غليزان،الجزائر ،2015.

ثالثا: النصوص والقوانين

- القانون 03/15المؤرخ في 2015/02/01المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية عدد6 مؤرخة في 2015/02/10،2015،الجزائر.
- القانون 17-07المؤرخ في 2017/03/27،المعدل والمتمم لقانون الاجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية العدد20 ،المؤرخة في 2017/03/29،2017،الجزائر.
- القانون 15-04،المؤرخ في 2015/02/01،المجدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، الجريدة الرسميةرقم6 مؤرخة في 2015/2/10،2015،الجزائر.
- القانون 19-14 مؤرخ في 2019/11/11 متضمن قانون المالية لسنة2020،الجريدة الرسمية رقم81 مؤرخة في 2019/12/30،2019،الجزائر.
- القانون 18-05 مؤرخ في 2018/05/10يتعلق بالتجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية رقم 28مؤرخة في 2018/05/16،2018،الجزائر.

- الأمر 04/20 المؤرخ في 2020/08/20يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 1966/06/08 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية عدد51 مؤرخة في 2020/08/31،2020،الجزائر.